الأنباء
الاثنين 26 ديسمبر 2011

الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
5802.5
بتغير قدره
+8.2
0.14%

استقرار صرف الدولار مقابل الدينار عند 0,278 دينار

كونا: استقر سعر صرف الدولار الأميركي مقابل الدينار الكويتي عند مستوى 0,278 دينار كما استقر سعر صرف اليورو ليسجل 0,362 دينار مقارنة بأسعار يوم الخميس الماضي.

وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الالكتروني ان سعر صرف الجنيه الاسترليني مقابل الدينار انخفض ليسجل 0,433 دينار في حين بقي سعر صرف الين الياباني دون تغيير عند مستوى 0,003 دينار واستقر سعر صرف الفرنك السويسري عند مستوى 0,296 دينار.

بهبهاني لـ «الأنباء»: الحكم لا يلغي المرسوم الأميري في بطلان عضوية مفوضي «الهيئة»

محكمة أسواق المال تلغي قرار مجلس الوزراء بإنهاء عضوية مفوضي هيئة أسواق المال

أصدرت محكمة اسواق المال، امس، حكما بعدم اختصاص مجلس الوزراء بانهاء عضوية مفوضي هيئة اسواق المال، حيث انهت قراره واعتباره منعدما.

وجاء الحكم ليزداد المشهد الاقتصادي قتامة مع استمرار تحدي مفوضي هيئة اسواق المال لتنفيذ المرسوم الاميري رقم 407 لسنة 2011 القاضي بانهاء عضوية ثلاثة مفوضين هم صالح اليوسف ود.نايف الحجرف ود.يوسف العلي في مشهد يبدو وكأن الحكومة تتحدى نفسها بل وتقاضيها.

ويرى الخبير القانوني د.محمود بهبهاني ان حكم محكمة اسواق المال لا يلغي ابطال عضوية مفوضي هيئة اسواق المال باعتبار ان المرسوم الاميري الصادر في هذا الشأن هو سيد الموقف باعتبار الامير هو مصدر السلطات.

واستدرك بهبهاني بالقول: المسائل القانونية لا يمكن حسمها بين يوم وليلة وتحتاج الى وقت طويل، موضحا ان رأي الفتوى والتشريع القاضي ببطلان عضوية مفوضي هيئة اسواق المال اخذ وقتا طويلا لاقراره من قبل مجلس الوزراء ولا يمكن الارتكان الى حكم المحكمة وحده في فصل النزاع القائم منذ فترة طويلة.

وقال بهبهاني انه على هيئة اسواق المال تنفيذ المرسوم باعفاء عضوية الاعضاء الثلاثة اولا دون ان ينتقص هذا التنفيذ من حقوقهم «كأشخاص» في تحريك دعوى قضائية لالغاء المرسوم لكن بعد التنفيذ. وقال ان اجتماع مجلس المفوضين الذي اصدر بيان اللجوء الى القضاء يشوبه البطلان وفقا لنص المادة «13» من قانون «7» لسنة 2010 التي رهنت صحة الاجتماعات بحضور الاغلبية التي لم تعد موجودة حاليا بعد اعفاء الاعضاء الثلاثة بما يجعل اجتماع المجلس محاطا بشبهة البطلان التي تمتد كذلك الى ما صدر من قرارات على مستوى رفع دعوى قضائية مستعجلة على مرسوم الاعفاء لان ما بني على باطل فهو باطل.

● عمر راشد

د.محمود بهبهاني

..والحكومة تستأنف

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان الحكومة سوف تستأنف الحكم الذي صدر من محكمة أسواق المال في المحكمة الكلية والذي صدر امس برئاسة المستشار حمود المطوع وعضوية المستشارين مسلم الشحومي ومحمد جاسم بهمن وامانة سر عبدالله العنزي.

● مؤمن المصري

إدارة السوق تعقد اجتماعا برئاسة الرقبة بعد تسلم حيثيات الحكم

أفادت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» بأن إدارة السوق ستعقد اجتماعا لمناقشة الحكم بعد تسلمها حيثيات حكم المحكمة والذي سيوضح ما إذا كانت تلك الحيثيات قد تعرضت بشكل أو آخر للمرسوم الأميري الصادر بهذا الخصوص وبناء عليه ستعقد إدارة السوق برئاسة المدير العام للسوق فالح الرقبة اجتماعا للنظر في الأمر واتخاذ الإجراءات اللازمة بهذا الخصوص.

«الفتوى والتشريع» توصي بعزل الفلاح من منصبه

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن إدارة الفتوى والتشريع أوصت بعزل رئيس مفوضي هيئة أسواق المال صالح الفلاح من منصبه لتجاوزه السن القانونية. ولفتت المصادر أن قرار الفتوى والتشريع يأتي متناغما وفقا لما نص عليه قانون الخدمة المدنية وباتخاذ الإجراءات اللازمة لتعيين رئيس جديد للهيئة مع مراعاة ما نص عليه ذلك القانون بشأن شروط التعيين مع تنفيذ الحكم بمسودته دون حاجة لإعلان.

وأوضحت المصادر أن المادة (17) من قانون إنشاء الهيئة رقم (2010/7) نصت على أن يضع مجلس الهيئة اللوائح الإدارية والمالية بشؤون الموظفين في الهيئة دون التقيد بالقواعد المقررة للموظفين المدنيين في قانون الخدمة المدنية ونظامه على أن يسري هذا القانون ونظامه فيما لم يرد بشأنه نص خاص ويكون لرئيس مجلس مفوضي الهيئة اختصاصات الوزير وديوان الخدمة المدنية فيما يتعلق بموظفي الهيئة.

الريس: الحكم انتصار لاستقلالية هيئة أسواق المال كون قرار مجلس الوزراء مخالفاً للمادة 10 من القانون

تعليقا على حكم محكمة أسواق المال، قال عضو المنظمة العربية للعلوم القانونية والمتخصص في القوانين التجارية وأسواق المال سعد الريس إن حكم محكمة أسواق المال الكويتية الصادر بعدم اختصاص مجلس الوزراء في إنهاء عضوية مفوضي مجلس الهيئة وتلغي قراره الصادر في هذا الشأن وتعتبره منعدما كان حكما متوقعا لدى جميع المراقبين القانونيين والاقتصاديين خاصة أن الحكم جاء انتصارا لاستقلالية الهيئة.

وأشار الى أن نص المادة 10 من القانون الجديد رقم 7 لسنة 2010 واضح وجلي ولا يمكن تأويله أو تفسيره بخلاف ما أراده المشرع الكويتي حين منح صلاحيات موسعة لمفوضي هيئة سوق المال الكويتية.

وأضاف قائلا : «اننا أكدنا مرارا وتكرارا أن هيئة سوق المال الكويتية مستقلة تماما عن أي منصب وزاري وذلك من خلال الفهم السليم للقانون الجديد ومن خلال ما جرى العمل به في كثير من دول العالم التي تتبع نظام الاقتصاد الحر ومن ثم كان الحكم متوافقا مع ما طرحناه مسبقا بمخالفة الحكم لنص المادة 10».

وأكد أن وزيرة التجارة لا تملك صلاحيات على الدور التنفيذي لهيئة سوق المال الكويتية والتي أنشئت من خلال القانون الجديد رقم 7 لسنة 2010 ولا تملك أيضا إصدار قرار بوقف العمل بالنظم واللوائح والقرارات التي تقرها مفوضية هيئة المال وفقا لاختصاصاتها المحددة في المادة 4 منه حيث حدد القانون الجديد الاختصاصات بممارسة الصلاحيات التنفيذية لمجلس مفوضي الهيئة ولعل أبرزها إصدار جميع القرارات التي تدخل في اختصاص الهيئة واللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية وله أن يفوض في بعض هذه الاختصاصات وكذلك إصدار اللوائح والتعليمات اللازمة لتنفيذ القانون كما تعمل على القيام بإصدار التوصيات والدراسات اللازمة لتطوير القوانين التي تساعد على تحقيق أهدافها والتراخيص لبورصات الأوراق المالية والأنشطة ذات الصلة ومراقبة نشاطها.

وبيّن أن دور وزيرة التجارة دور إشرافي وأدبي فقط ولا تملك الاختصاص بمباشرة الصلاحيات التنفيذية كون القانون الجديد أكد على أن تنشأ هيئة مال مستقلة تتمتع بالشخصية الاعتبارية وكذلك حددت المادتان 5 و8 صراحة صلاحية مفوضية هيئة سوق المال برفع الدعاوى المدنية والتجارية وتحريك الدعاوى الجزائية ويمثلهم أمام القضاء في ذلك رئيس الهيئة بل أن القانون الجديد ذهب إلى أبعد من ذلك حيث قرر صلاحية فرض رسوم وتحصيل الغرامات ولم يمنح ذلك للوزيرة بأن تصدرها بقرار وزاري كما هو معهود في القوانين المحلية الأخرى والتي يعطى ذلك الحق للوزير.

وأضاف انه خلال قراءتنا لقانون هيئة سوق المال الجديد رقم 7 لسنة 2010 لا نجد للوزير دور جوهري في ممارسة صلاحيات تنفيذية أو إشرافية سوى في مواد قليلة تتلخص في ترشيح ورفع أسماء من تقترحهم لشغل عضوية مفوضية هيئة سوق المال وفقا للمادة 5 من القانون على أن يصدر ذلك بمرسوم من مجلس الوزراء بالإضافة إلى أن تقوم الهيئة برفع تقريرها السنوي للوزير وفقا للمادة 25 من القانون يرفع إلى مجلس الوزراء خلال 120 يوما من نهاية كل سنة مالية حول أنشطتها وأعمالها خلال السنة المنقضية على أن يشتمل على حسابات الهيئة وتقرير مراقب الحسابات دور أن يكون للوزير أي دور فيه سوى رفعه إلى مجلس الوزراء وكذلك في المادة 30 من القانون تحديد من لهم صفة الضبطية القضائية من موظفي الهيئة بقرار من الوزير المختص في إثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له.

وأشار الى أنه وبكل تأكيد أن صائغي القانون الجديد لهيئة سوق المال كانت لديهم الحكمة في أن يكون لمنصب الوزير دور ثانوي بل لا يذكر أساسا في الإشراف على أعمال هيئة المال وذلك لحساسية أعمالها ولإعطائها مزيدا من الاستقلالية وهذا واضح حتى في استقلالية ميزانية الهيئة ولم تكن ميزانيتها من الميزانيات الملحقة بوزارة التجارة.

وأوضح أن من يربط دور الوزيرة بالإشراف على هيئة سوق المال الكويتي ودورها ومسؤوليتها أمام مجلس الأمة الكويتي فهذا ربط غير صحيح ولا يمثل الفهم السليم للقانون حيث أن مسؤولية الوزير مسؤولية سياسية فقط ويتحمل معها الوزير التبعات السياسية كضريبة قبوله المنصب الوزاري وفي كثير من الأحيان يتحمل الوزير المسؤولية السياسية أمام مجلس أمة دون أن يكون له دور أو مشاركة أو قرار في أي من أعمال تابعية ومع ذلك تقوم معه المسؤولية السياسية سواء من خلال الرد على الأسئلة البرلمانية أو حتى صعود منصة الاستجواب وهذا لا يعطي مبررا على أن يكون للوزير دور تنفيذي في أعمال هيئة سوق المال وأضف إلى ذلك أن جميع المسؤوليات عدا السياسية تقوم على مفوضية هيئة سوق المال بصفتهم المسؤولين عن إدارة هذا المرفق ونجد ذلك في المادة 8 من هيئة رقم 7 لسنة 2010 بقيام المسؤولية الكاملة للمفوضين عن الإدارة التنفيذية للهيئة وندلل على ذلك بالعلاقة بين وزير المالية والبنك المركزي فلم نسمع من قبل وجود تدخل من قبل وزير المالية في أعمال البنك المركزي فالعلاقة بينهم علاقة أدبية والدور الأساسي هو لمجلس الوزراء وفي ذلك حتما حكم جلية وواضحة على أساس حساسية أدوارهم في الاقتصاد الوطني وبالتالي نجد حتما أن تكون العلاقة بين وزيرة التجارة وهيئة سوق المال ذاتها وتعطي هيئة سوق المال الاستقلالية التامة في ممارسة أعمالها وهذا ما قصده القانون الجديد فكان واضحا وجليا وفقا للفهم القانوني السليم.

للحصول على معلومات مالية هامة بشكل أكثر دقة

«المركزي» يرسل فرقاً مصرفية مفاجئة للبنوك لاستكمال التفتيش الخاص بالإيداعات المليونية

أبلغت مصادر مصرفية «الأنباء» أن بنك الكويت المركزي بدأ في ارسال فرق تفتيشية مفاجئة إلى البنوك المحلية وذلك للكشف والتفتيش على وحدات شكاوى العملاء لدى البنوك المحلية، مبينة أن الفرق التفتيشية اطلعت على حجم الشكاوى وأنواعها والاجراءات التي قامت باتخاذها البنوك وردودها على العملاء علما بأنه تمت مراجعة دفاتر الوحدات ومطابقتها مع تعليمات بنك الكويت المركزي ومعايير العمل فيها. وأفادت المصادر بأن بعض فرق التفتيش المصرفية قامت باستكمال التفتيش الخاص بالايداعات المليونية والمتعلقة بعدد من نواب مجلس الأمة السابق، علما بان البنوك التي لم تقدم أي بلاغ الى النيابة هي البنك التجاري والبنك الأهلي الكويتي، والبنك المتحد، والبنك الدولي، وبنك بوبيان، مشيرة إلى أن الفرق المصرفية ستقوم فور الانتهاء من أعمالها التفتيشية برفع تقرير تفصيلي عن كل بنك على حدة.

واضافت ان عمليات التفتيش جاءت للاطمئنان على سلامة الوضع المصرفي، وللاطلاع على بعض المعلومات المالية الهامة التي يرغب «المركزي» في الاطلاع عليها والحصول عليها بشكل أكثر دقة، مشيرة الى ان قائمة البيانات والمعلومات التي تدقق فيها بعض الفرق أيضا تشمل تقارير تخص دائرة الائتمان والمخصصات مقابل القروض الاستهلاكية والمقسطة، وكذلك المخصصات مقابل الاستثمارات المالية وغير المالية، والاصول والخصوم، والتسهيلات الممنوحة للعملاء، فضلا عن مطابقة بعض المعلومات والبيانات التي تقوم وحدات الجهاز المصرفي بإمداد البنك المركزي بها ومطابقتها مع واقع هذه المعلومات ومصادرها الأصلية المسجلة لدى المصارف، وكذلك مطابقة البلاغات عبر الانترنت.

وأوضحت ان تلك الاجراءات تأتي من حرص المركزي على التدقيق الداخلي عند ارسال البيانات المالية للفترات المتابعة خاصة قبل نتائج نهاية العام 2011 للتأكد من مدى دقة البيانات المالية التي سيتم ارسالها نهاية السنة المالية 31 ديسمبر 2011.

● محمود فاروق

«الوطني للاستثمار» تكمل بنجاح تخارجها من استثمارها في شركة أراس التركية

أعلنت شركة الوطني للاستثمار أنها قد أتمت بنجاح تخارجها من استثمارها في شركة أراس للبضائع، الرائدة في تقديم خدمات البريد والبريد السريع ونقل البضائع والطرود في تركيا. وقد تم تنفيذ هذا الاستثمار من خلال صندوق الميزانين التابع لشركة الوطني للاستثمار والذي يعد أول صندوق للتمويل بالميزانين في المنطقة متخصصا في تقديم حلول تمويلية مبتكرة لفرص النمو.

وتعتبر شركة أراس ثاني أكبر مقدم لخدمات البريد السريع ونقل البضائع والطرود في تركيا، وتبلغ حصتها السوقية 35٪ تقريبا. كما تتمتع الشركة بشبكة منتشرة في البلاد تشمل 27 مركزا و20 مكتبا فرعيا و750 متجرا، وتنجز أكثر من 200,000 شحنة يوميا.

وذكر الرئيس التنفيذي لشركة الوطني للاستثمار صلاح يوسف الفليج أن «الاستثمار في شركة أراس قد عمل على توفير التمويل اللازم لنمو وتطوير الشركة أثناء فترة عصيبة، اننا نفخر بأن شراكتنا مع إدارة شركة أراس قد أدت إلى جذب استثمارات قوية من مؤسسات استثمارية رفيعة المستوى في تركيا». يذكر أن شركة إش لاستثمارات الملكية الخاصة، الذراع الاستثمارية للبنك الرائد في تركيا إش بنك، قد استثمرت في أراس أخيرا.

كما علق رئيس قسم الاستثمارات البديلة في شركة الوطني للاستثمار أمجد أحمد قائلا: «إن قدرتنا على تقديم حلول تمويلية تتسم بالمرونة والابتكار للشركات التي تتطلع للنمو قد ساعد شركة أراس على إنجاز أهداف مهمة في السنوات القليلة الماضية، وكلنا ثقة في أن الشركة ستستمر في تحقيق أهدافها».

يذكر أن صندوق الميزانين لشركة الوطني للاستثمار هو جزء من مجموعة استثماراتها البديلة، وتبلغ قيمته 157,0 مليون دولار ويعمل على تقديم التمويل الاستثماري للشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويرتبط تمويل الميزانين بمجموعة متنوعة من الصفقات التي تشمل عمليات الاستحواذ عن طريق الاقتراض، وإعادة التمويل، وإعادة الرسملة وتمويل نمو الشركات. وقد قام الصندوق بتمويل شركات في عدة مجالات منها التعليم والتغذية والنقل والطاقة.

صلاح الفليج

370 مليون جنيه إسترليني قيمة محفظة استثمارات البنك

استحواذ عقاري جديد لـ «غيتهاوس» في السوق البريطانية بعائد سنوي 8٪

أعلن بنك «Gatehouse» عن شراء مبنى مركز معلومات استراتيجي في مدينة آندوفر بإنجلترا، في فرصة نادرا ما تتاح في السوق البريطانية لترتفع بذلك القيمة الإجمالية لمحفظة استثمارات البنك العقارية إلى أكثر من 370 مليون جنيه إسترليني موزعة على قطاعات المكاتب وسكن الطلاب والإمداد اللوجستي.

والمبنى الذي تم الاستحواذ عليه مؤجر لشركة تقنية المعلومات العالمية العملاقة «آتوس أوريجن آي تي سيرفسز» (آتوس) لمدة 19 سنة متواصلة بضمان من شركتها الأم، وبقيمة إيجارية قابلة للزيادة بمعدل 2,5٪ كحد أدنى و5٪ كحد أقصى سنويا على مدى السنوات الخمس القادمة، وتحقق معدلا نقديا سنويا للمستثمرين بنسبة 8٪ وبتوزيعات شهرية.

وفي هذا الصدد قال الرئيس التنفيذي لبنك «غيتهاوس» ريتشارد توماس: «آتوس شركة تقنية معلومات عالمية تقدم خدمات البنية التحتية المحلية والدولية لشركات وحكومات مختلفة انطلاقا من هذا المبنى الذي يمتاز بموقعه الاستراتيجي وتجهيزاته الحديثة لتخزين المعلومات وتقديم خدمات التوصيل البياني في السوق اللندنية المهمة». وأضاف ريتشارد: «يتيح هذا المبنى لشركة آتوس تقديم أفضل الخدمات لتلبية احتياجات هذا القطاع النامي، حيث أصبحت المرافق المعدة للتخزين ولتقديم خدمات تقنية المعلومات موضع طلب متزايد، وستشكل جزء أساسيا وهاما من البنية التحتية التجارية الرئيسية لسنوات عديدة قادمة. ويسرنا أن نشترك في هذه الصفقة مع هذه الشركة العالمية لإيجاد قاعدة استثمارية صلبة تحقق القيمة الرأسمالية والعوائد المجزية لمستثمرينا على المدى الطويل». كما صرح، نائب الرئيس التنفيذي ورئيس قطاع الاستثمارات العقارية ببنك غيتهاوس آدم كافناه قائلا: «ان صفقة الاستحواذ هذه تبرز مدى قدرة بنك غيتهاوس على إيجاد واختيار الاستثمارات العقارية المتميزة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها التي تحقق عوائد مضمونة وتحافظ على ثروات المستثمرين على المدى الطويل، وهي تشكل فرصة مميزة في السوق العقارية العالمية بالقياس إلى عوامل الطلب على المباني كاملة التجهيز والبنية التحتية المتطورة تقنيا المطلوبة لمراكز المعلومات. ولايزال الطلب على مراكز المعلومات مرتفعا، مع تزايد اعتماد الشركات في لندن على التكنولوجيا بشكل خاص لتلبية احتياجاتها الأساسية».

آدم كافناه

ريتشارد توماس

بورسلي لم تطلع على مستندات تكاليف تقييم أصول البورصة

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان وزيرة التجارة والصناعة ورئيسة لجنة السوق د.أماني بورسلي لم يصلها أي أوراق أو مستندات تتعلق بعملية تقييم أصول البورصة في اطار عملية التخصيص، وأن ما يتردد عن امتناعها عن صرف مبلغ 1,52 مليون دينار نظير اتعاب الجهة التي تقوم بعملية حصر أصول البورصة يعود الى ان الوزيرة ليس لديها مستندات تفيد بتوقيع بنك HSBC أي اتفاق مع «هيئة الاسواق» للقيام بعمليات حصر أصول البورصة.

وقالت المصادر ان اللجنة المعنية بتخصيص البورصة لم تفصح عن أي اتفاق مع أي جهة حول ابرامها عقودا، مؤكدة انه لم تقم أي جهة في الوقت الحالي بطلب اي مستندات او اوراق من سوق الكويت للأوراق المالية للقيام بأعمال حصر أصول البورصة في إطار عملية تخصيصها.

واضافت ان الوزيرة لم تتسلم صورة عن العقد وتتساءل: هل مبلغ الـ 1,5 مليون دينار هو تكلفة عملية التقييم كاملة أم هو جزء من تكاليف عملية التقييم؟ مؤكدة على ضرورة إطلاعها على كافة المستندات الخاصة بعملية التقييم لدراستها مع لجنة السوق لاتخاذ القرار المناسب قبل الموافقة على صرف أي أموال.

● شريف حمدي

السوق ينتظر عملية تقييم الاصول ضمن خطوة خصخصة البورصة (محمد ماهر)